أخبار الخليج

٣ أكتوبر ٢٠٠٢

قرارات هامة لوزراء العمل بدول التعاون

دراسة المزايا التي تتمتع بها العمالة الوافدة وحجم تحويلاتها المالية

العمل على زيادة توظيف وانتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس

اختتم وزراء العمل والشئون الإجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أعمال دورتهم التاسعة عشرة التي عقدت بفندق قصر البستان بالعاصمة العمانية مسقط بحضور السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية والوفد المرافق له.

وقد ترأس الجلسة السيد جمعة بن علي بن جمعة وزير القوى العاملة بسلطنة عمان رئيس الدورة الحالية للمجلس، وقد وجه وزير الخدمة المدنية والاسكان القطري الشيخ فلاح بن جاسم بن جبر آل ثاني الدعوة لوزراء العمل والشئون الاجتماعية لعقد الدورة العشرين لاجتماعهم القادم في الدوحة بدولة قطر مرحبا بكافة الوفود في بلدهم الثاني قطر.

وصرح السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية بأن النتائج الطيبة التي توصل إليها الوزراء المشاركون في الدورة ستكون لبنة جديدة لتعزيز المسيرة المباركة لمجلس التعاون الخليجي وتطوير العمل الخليجي المشترك في المجالات العمالية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية بدول المجلس.

ومن أهم القرارات التي اتخذها أصحاب المعالي وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول المجلس خلال هذه الدورة هي:

- تكليف المكتب التنفيذي وبالتعاون مع الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعادة صياغة التقرير الخاص باوجه الحماية والمزايا التي تتمتع بها العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون وتضمينه البيانات والاحصاءات والارقام الموثقة والرسمية حول حجم التحويلات المالية واعداد العمالة الوافدة بدول المجلس وذلك في ضوء المعلومات التي تتقدم بها الدول الأعضاء في هذا الخصوص على ان يقوم المكتب باستكمال إعداد التقرير خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدور هذا القرار.

وتكليف المكتب التنفيذي بمراجعة وتحديث التقرير الخاص بأوجه الحماية والمزايا التي تتمتع بها العمالة الوافدة بدول مجلس التعاون بصورة دورية كل سنة، ويتم ادراجه كبند دائم على جدول اعمال دورات المجلس.

ودعوة الدول الاعضاء لموافاة المكتب التنفيذي بما صدر عنها من تشريعات جديدة او تعديلات على نظم وتشريعات العمل النافذة.

وتكليف المكتب التنفيذي بإعداد مشروع لائحة قانونية استرشادية بشأن منح تسهيلات وخصومات للمعوقين في كافة وسائل النقل والمواصلات بدول مجلس التعاون، وعقد اجتماع تقييمي لتجربة إقامة الاحتفالات بالأسبوع العربي الخليجي للعمل الاجتماعي، يشارك فيه ممثلون عن الجهات المعنية في دول المجلس. وتكليف المكتب التنفيذي باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتعزيز التنسيق فيما بين دول المجلس إزاء القضايا الاجتماعية المطروحة على المؤتمرات الاقليمية والدولية، ورفع التقرير السنوي الدوري الخاص بمتابعة تنفيذ برامج العمل المعتمدة لزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول المجلس الى المجلس الأعلى لمجلس التعاون.

ودعوة وزارات العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لبذل المساعي وإجراء الاتصالات المباشرة بالجهات المعنية ذات العلاقة (الغرف التجارية - الصناديق التمويلية - أصحاب الأعمال.. الخ) وذلك بغرض استطلاع امكانية مساهمتها في دعم وتمويل المشروع وفقا للموازنة التقديرية المعدة من قبل المكتب التنفيذي ومنظمة العمل الدولية لهذا المشروع.

وتقوم الامانة العامة لمجلس التعاون، وبالتعاون مع المكتب التنفيذي والاجهزة المعنية بالتأمينات الاجتماعية بالدول الاعضاء، باستكمال الاجراءات المتعلقة بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لمجلس التعاون بشأن مد مظلة الحماية التأمينية للمواطنين العاملين خارج دولهم في القطاعين العام والخاص.

وتكليف المكتب التنفيذي بتعميم الدراسة الشاملة حول القضايا والمشكلات الزرجية في دول مجلس التعاون على الجهات المعنية في الدول الأعضاء للاستفادة من نتائجها ومؤشراتها، وفقا لتقدير وظروف كل دولة.

وعرض المشروع الخاص بمنظومة المؤهلات (الكفايات) المهنية بدول مجلس التعاون على اللقاء الثالث لمنظومة المؤهلات المهنية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقده في مملكة البحرين خلال الفترة من ٢٧-٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢م لإبداء الرأي بشأنه.

وتكليف المكتب التنفيذي بمراجعة وتنقيح الدراسة التقييمية لفاعلية برامج ومشروعات رعاية الاسرة في دول مجلس التعاون في ضوء الملاحظات والبيانات التي ستقدمها الدول الأعضاء حول هذه الدراسة، تمهيداً لإعدادها في صورتها النهائية وتعميمها على الجهات المعنية للاستفادة من نتائجها ومؤشراتها باعتبار ان الاسرة تمثل البنية الاساسية للمجتمع.

وتكليف المكتب التنفيذي بوضع إطار عام للنظم والسياسات النموذجية الموحدة للأجور وحوافز التوظيف في القطاع الخاص بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في ضوء نتائج الدراسة المعتمدة من قبل المجلس.

كما تم على هامش اجتماعات وزراء العمل بدول التعاون تكريم المؤسسات المتميزة في مجال احلال وتوطين الوظائف.

وزير العمل لدى عودته من اجتماع وزراء العمل:

الوزراء ناقشوا مشكلات وقضايا الزواج

وأكدوا أن المكاسب العمالية الجديدة ستسهم في التنمية الاقتصادية بالبحرين

عاد الى البلاد ظهر أمس قادما من مسقط السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشئون الاجتماعية والوفد المرافق له بعد مشاركته في أعمال الدورة التاسعة عشرة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي عقدت بالعاصمة العمانية مسقط خلال الفترة من ١ الى ٢ اكتوبر الجاري.

وصرح وزير العمل والشئون الاجتماعية لدى عودته بأن الوزراء بحثوا عددا من الموضوعات والقضايا العمالية والاجتماعية من بينها تقرير المدير العام بشأن نتائج متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الدورات السابقة للمجلس وتقرير متابعة العمل لزيادة فرص توظيف وتسهيل انتقال العمالة الوطنية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقرير الملتقى العلمي حول مشكلات وقضايا الزواج في مجلس التعاون ودراسة حول مشروعات رعاية الاسرة في دول المجلس ودراسة نظم وسياسات الأجور وحوافز التوظيف في القطاع الخاص لدول مجلس التعاون الخليجي وعدد آخر من الموضوعات المالية والادارية والقانونية المتعلقة بالمجلس الوزاري.

وقال ان الوزراء توصلوا الى عدد من القرارات الفعالة التي ستسهم في دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك في المجالين الاجتماعي والعمالي في اطار من التعاون والتنسيق الجماعي لخدمة المصالح والطموحات والاهداف المشتركة لابناء دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة في ظل بروز أهمية التكتلات السياسية والاقتصادية الكبيرة وتراجع دور الكيانات الاقتصادية الصغيرة والمحدودة.

وأضاف وزير العمل أن الدورة حرصت على تأكيد أهمية تفعيل موضوع تسهيل انتقال العمالة بين دول مجلس التعاون واتخاذ خطوات عملية في هذا الشأن بما ينسجم مع توجهات أصحاب الجلالة والعظمة والسمو ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجي. وقال وزير العمل والشئون الاجتماعية ان ما حققته اجتماعات الدورة التاسعة عشرة من قرارات بناءة ونتائج مثمرة وتوصيات ايجابية ستكون بإذن الله اضافة جديدة ولبنة أخرى تعزز صرح المسيرة المباركة لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية وترسخ دور المجلس وفعاليته وتأثيره في ساحة العمل الخليجي المشترك في سبيل خدمة قضايا المجتمع وبناء الإنسان الخليجي في ظل رعاية واهتمام أصحاب الجلالة والعظمة والسمو ملوك وأمراء دول المجلس والحكومات الخليجية الرشيدة.

وأشار وزير العمل والشئون الاجتماعية الى ان وزراء العمل والشئون الاجتماعية قد عبروا خلال هذه الدورة عن تهانيهم لمملكة البحرين ملكا وحكومة وشعبا بمناسبة صدور قانون النقابات العمالية، مؤكدين ان هذه التشريعات والمكاسب العمالية والنقابية ستسهم في تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانتاجية وسيكون لها انعكاسات ايجابية على اعطاء المزيد من الحريات النقابية لعمال البحرين للانطلاق نحو آفاق أوسع للاسهام في النمو الاقتصادي والاجتماعي بمملكة البحرين. وأوضح وزير العمل والشئون الاجتماعية انه في اطار هذه الدورة تم تكريم مؤسسات وشركات القطاع الخاص المتميزة في مجال توطين الوظائف على مستوى دول مجلس التعاون حيث تم تكريم شركة نفط البحرين (بابكو) وشركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) من مملكة البحرين، بالاضافة الى بنك أبوظبي الوطني ومجموعة شركات المسعود من دولة الامارات العربية المتحدة وشركة العرب للبتروكيماويات (بتروكميا) وشركة الاتصالات السعودية من المملكة العربية السعودية والشركة العمانية لخدمات الطيران وشركة جلفار للهندسة والمقاولات من سلطنة عمان وبنك قطر الوطني وشركة قطر للغاز المسال المحدودة من دولة قطر والشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة وشركة الاتصالات المتنقلة من دولة الكويت. وقد رافق الوزير وفد رسمي ضم الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة وكيل وزارة العمل والشئون الاجتماعية والسيد صادق عبدالكريم الشهابي الوكيل المساعد لشئون العمل والسيد صباح سالم الدوسري مدير مكتب الوزير والسيد راشد احمد الثاني رئيس العلاقات العامة والاعلام والسيد فاروق أمين رئيس العلاقات الدولية والسيد ماجد محمد البنعلي رئيس قسم معايير التدريب والاختبارات والسيدة بدرية يوسف الجيب رئيسة قسم الجمعيات الأهلية والتعاونية.